FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

Ost Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

عدد: 93

نشرية السداسي الأول 2021

6798
تحركا احتجاجيا

78
حالة إنتحار
و محاولة إنتحار

2962
مهاجر(ة)

نكسة الفلاحة في قفصة

رحاب مبروكي

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

المقدمة

نصف سنة عصيب مرّت به تونس خلال العام الجاري 2021، اتسم فيه الوضع بالتشابك بين مختلف عناصر التأزم، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والصحي والأمني. وجعلها تعيش على وقع أزمة غير مسبوقة ضاعفت من حدة الاحتقان الاجتماعي وزادت من منسوب العنف والعشوائية وخلقت وضع عام مهدد للامان والسلم الاجتماعي.

وهذا النصف الأول على الأرجح كان مقدمة لنصف ثان سيكون اصعب ما لم يتم خلاله التدارك ومعالجة الازمة الشاملة التي تعيشها البلاد والتي أتت على الثقة بين الفاعل السياسي والفاعل الاجتماعي، ففي ظل تزايد عدد الخسائر البشرية جراء تطور سرعة انتشار فيروس كوفيد 19، والتقدم الضعيف للغاية في حملة التلاقيح وفي انتظار العودة المدرسية والسياسية وبداية الموسم الزراعي الذي تتزامن مع شهر سبتمبر القادم و مع ما ستشهده اشهر الصائفة من موجات احتجاجية ومطلبية وعدم رضاء عام.. لا شك ان النصف الثاني من السنة سيكون اصعب على المواطن التونسي وأصحاب القرار على حد السواء.

واذا ما اضفنا هذه العناصر الى واقع التدهور الخطير في المقدرة الشرائية والتردي المستمر في الخدمات الأساسية من ذلك عدم توفر مواد حياتية كالماء والغذاء والدواء يصبح الامر خطير جدا ومهدد حقيقي للراس المال الاجتماعي. فأمام وضع مأزوم فيه اقتصاد معطّل ويتسم باحتقان اجتماعي في زيادة مستمرة وفيه تدهور معيشي ومشهد سياسي متعكر وغير مستقر، تزداد تعقيداته شهرا بعد آخر فلا يمكن لمجتمع فيه ان يصمد اذا فُقِد فيه رصيد الثقة بين الفاعل السياسي والفاعل الاجتماعي.

فهذا الرصيد هو عملة هامة وركيزة يتم الاعتماد عليها لمواجهة الهزات والازمات التي تمر بها المجتمعات، وتعتمد كسبيل للخروج من المأزق نحو ازدهار اقتصادي ونمو ورفاه اجتماعي.

ويأتي النصف الأول من السنة، بعد سداسية ثالث لانتخابات 2019، الرئاسية والتشريعية، والتي كانت الازمة الاقتصادية والاجتماعية بوصلتها الرئيسية في خيارات الناخبين واعتقاد كثيرون بانها كانت اطار عُوقب خلاله "سيستام" وتشكّل "سيستام" جديد الّا ان ذات الازمة ما تزال الى الان مستمرة.

لتكون السنة الأولى ما بعد انتخابات 2019، محملة بكل الازمات اذ تم تسجيل نسبة انكماش اقتصادي قياسية ناهزت 21 % وارتفعت معها نسبة البطالة والفقر وفقد خلالها حوالي ال 400 الف تونسي لمواطن شغلهم جراء تداعيات تدابير الوقاية من جائحة كورونا على المؤسسات والاقتصاد.

ولئن نجحت حكومات عديدة في العالم في الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية للجائحة، فان الحكومة التونسية، حكومة هشام المشيشي، أظهرت عجزا وارتجالا في إدارة هذه الازمة. الامر الذي راكم تداعياتها، فمات اكثر من 15 الف تونسي متأثرين بالإصابة بالفيروس وعانا الالاف من التونسيين من صعوبة الولوج للصحة العمومية وواجهت مؤسساتنا الاستشفائية خاصة العامة منها مشاكل نقص الاطار الطبي وشبه الطبي والتزود بالادوية ومواد التعقيم والاكسيجين واسرة الإنعاش.. وجاع الاف آخرين جراء فقدانهم لمواطن الرزق وزاد التهميش والعنف. لتدفع الحلقة الأضعف في مجتمعنا الثمن وهم النساء والأطفال والمسنين اين ارتفع منسوب العنف المسلط عليهم وتنوع بين الاغتصاب والتعنيف والتشويه والتجويع والترويع والتخويف والتهديد يضاف الى ذلك ما تواجهه هذه الفئة من صعوبات في ولوجها للصحة العمومية كما عانا الاطفال من مشاكل الحجر الصحي والانقطاعات المتتالية التي اجبروا على الانضباط لها خلال السنة الدراسية الجارية وما كان لها من تاثيرات وتداعيات على تحصيلهم العلمي ونوعيته.

والأكيد ان المناخ العام كان خلال هذا النصف الأول من السنة، ملائما لمزيد تغذية حالة الاحتقان الاجتماعي ومراكمة حالة الغضب والاحتقان وفي نفس الوقت مثل اطارا لتجديد التونسيين لمطالبهم العالقة والمؤجلة بعد ان طال انتظارهم لاستحقاقات ثورة لم تتحقق لخصت في الكرامة والشغل والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد.

نشرية السداسي الأول

ولعل هذه الخيبة التي يعيشها التونسيون هي ما تفسر تسجيل 6798 تحركا احتجاجيا خلال نصف اول من السنة كان لاشهر جانفي (1492 تحركا) وفيفري (1235 تحركا) ومارس (1138 تحركا) النصيب الأكبر منها وشهد ثلاثتهم تقريبا نفس النسق المتصاعد للغضب وتحركات والمطلبية.. لينخفض منسوبها في شهر افريل (841 تحركا) ويعاود الصعود خلال شهر ماي (1155 تحركا) وليكون في شهر جوان في حدود ال 937 تحركا.

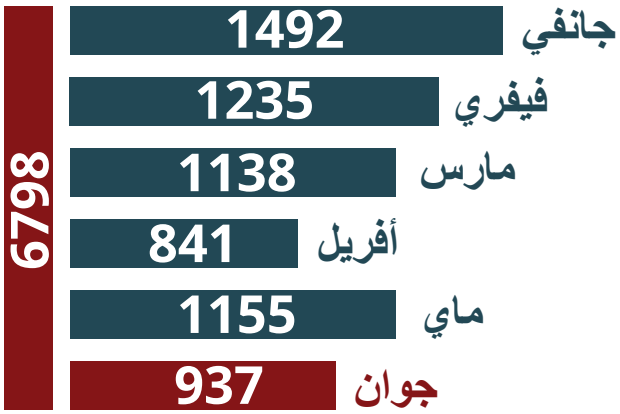

احتجاجات وتحركات كان اكثر من 80% منها عشوائي غير منظم واتصل بمطالب الحق في التشغيل وبتحسين ظروف العمل وعدم خلاص المستحقات، فضلا عن انتهاك حقوق عمال وعدم تنفيذ قرارات رسمية وتعهدات.

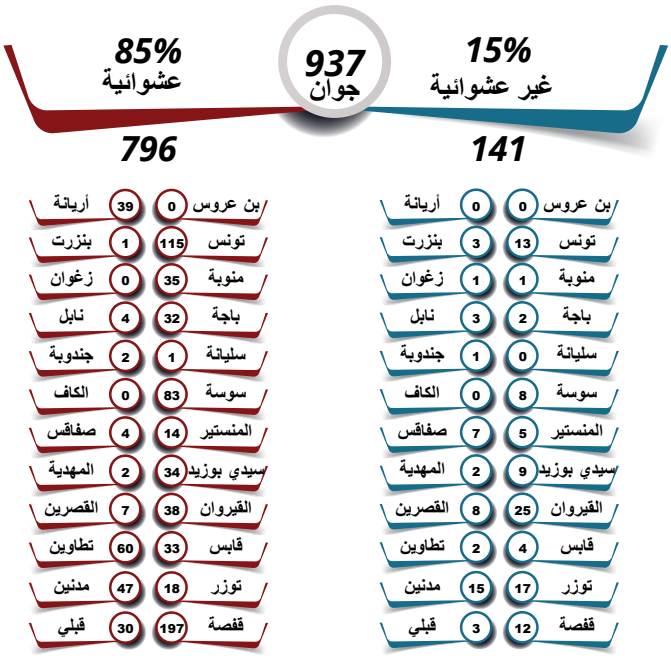

سياسيا

أظهرت الحكومة، حكومة هشام المشيشي، خلال هذا النصف الأول من العام عجزا كبيرا في ادارتها للازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد خاصة وانها بدت ضعيفة، دون رؤية او برنامج، ومرتهنة لدعم الائتلاف الحاكم في البرلمان وغارقة في مشاكلها الداخلية جراء ازمة التحوير الوزاري.

ومثل العنف البوليسي والقمع والتضييق خيارها الرئيسي في التفاعل مع الحراك الاجتماعي وحالة الاحتقان الاجتماعي التي ميزت السداسية. اذ واجهت الحكومة في جانفي موجة احتجاجات كبرى انطلقت في الذكرى العاشرة للثورة. ورغم الحجر الصحي الشامل الذي اقرّته من 14 الى 17 جانفي 2021 في اطار التوقّي من انتشار جائحة كورونا لم تفلح في قمع الحراك الاجتماعي، وكان منطلق هذه الاحتجاجات الاحزمة الفقيرة للعاصمة خاصة منها حي التضامن. وجُوبهت التحركات الاجتماعية آن ذاك بردع امني وعنف غير مسبوق انتهى باعتقالات عشوائية فاق عددها ال2000، شملت قُصّر ومراهقين وسجلت انتهاكات إنسانية جسيمة واحداث تعذيب وسوء معاملة تم التنديد بها وادانتها من قبل مختلف النشطاء الحقوقيون ومنظمات المجتمع المدني وسعى الاعلام الى فضحها وتسليط الضوء عليها غير انه وعلى غرار سابقاتها من الاعتداءات المتصلة بالفاعلين الاجتماعيين، لم يقع متابعتها قضائيا وعنونت بحالة عامة من الافلات من العقاب في صفوف رجال الامن الذين كانوا مسؤولين على جميع التجاوزات.

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية شهري جوان	
الموظفون	24 %
السكان	16 %
شباب	15 %
العمال	14 %
العاطلين عن العمال	13 %
اخر	12 %
اصحاب الشهائد	7 %
لمعلمين	4 %
لصحفيين	4%
الفلاحين	4 %

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية السداسي	
الموظفون	18 %
اخر	15 %
شباب	15 %
العاطلين عن العمال	13 %
العمال	10 %
السكان	10 %
لمعلمين	7 %
اصحاب الشهائد	6 %
السائقين	5 %
الفلاحين	3 %

تلك الاحتجاجات جُوبهت أيضا بالوصم والتشويه من قبل سياسيين من بينهم قيادات في الائتلاف الحاكم من ذلك اعتبار المحتجين "مخربين ومندسين وعصابات إجرامية" واعتبار تلك الاحتجاجات ضربا من المؤامرة ضد الحكومة.

واستمرت السياسات القمعية للاحتجاجات والتحركات المطلبية بمعية النقابات الأمنية التي تعهد قياداتها بقمع الحراك الاجتماعي، وكان ذلك ردا على اشكال احتجاجية مبتكرة قام بها فاعلون اجتماعيون في ساحة حقوق الانسان وفي شارع محمد الخامس وفي شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة طالبوا خلالها باطلاق سراح موقوفين على خلفية تحركات احتجاجية. واعتبر الامنيون تلك الاشكال الجديدة نوعا من التعدي عليهم. ليتعمدوا لاحقا الاعتداء بالعنف على فاعلين اجتماعيين وشباب ونشطاء حقوقيون.

وحملت التحركات الاجتماعية والوقفات الاحتجاجية التي تم تنظيمها خلال عيد الثورة وعلى امتداد شهري جانفي وفيفري، الكثير من التجديد والتنوع في الإخراج والاشكال الاحتجاجية كما كانت اطارا جديدا لظهور فاعلين اجتماعيين جدد كان لهم اشكالهم الاحتجاجية الخاصة والمطالبة والرفض والغضب ولعل الجيل الخطأ ومجموعة العابرين والكوريين ومجموعة الكيف ابرزهم .. وتواصلت التحركات على فترة امتدت على اكثر من 6 أسابيع شملت جزء كبير من ولايات الجمهورية وخاصة من الاحياء الشعبية والاقل حظا.

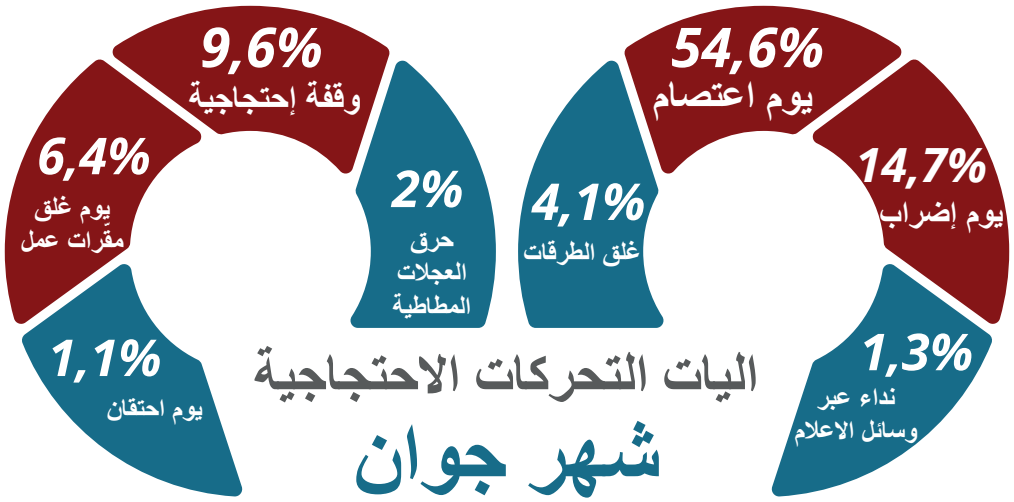

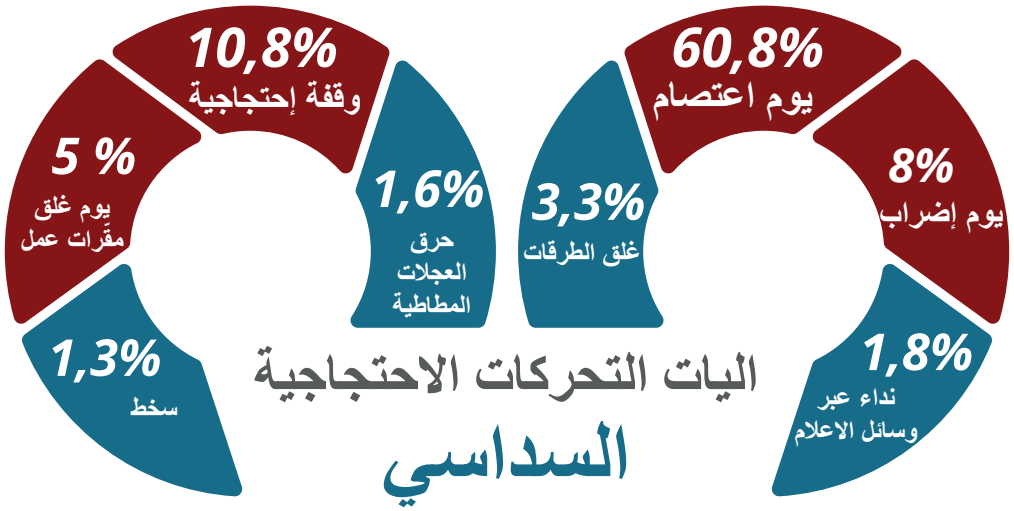

وحالة عدم الاستقرار والضعف الذي عرفته الحكومة طيلة الأشهر السابقة جعلتها ترتجل في ادارتها لازمة جائحة فيروس كورونا المستجد وجعلت جلّ التدابير الوقائية المعلنة ذات خلفية سياسية اكثر مما هي خلفية علمية. واقع انعكس على حجم الخسائر البشرية وأيضا الاقتصادية ليفوق عدد الوفايات 15 الف ضحية خلال النصف الأول من هذا العام. وليتواصل الانكماش الاقتصادي، ما يزال تحت الصفر (-3% خلال الثلاثي الأول من العام). ولئن تفادت الحكومة إقرار حالة الغلق الشامل لاسبوعين يتم تمديدهما مرتين (أي الغلق لمدة شهر ونصف) بهدف قطع حلقات العدوى لاسباب اقتصادية واجتماعية بالأساس خاصة وان تجربة الغلق التي عاشتها البلاد في افريل 2019 اضرت بشكل فادح بالمهن الصغرى وعرّضت الالاف للفقر والجوع، فانها لم تتخذ قرارات جريئة من شانها ان تساعد الناس على تجاوز ازمة كوفيد مثل تسخير كل إمكانيات الإحاطة بالمصابين ومنع الاتجار بالاكسيجين وتوفير اسرة انعاش في الجهات التي تشهد حالة تصحر صحّي جراء تدهور منظومة الصحة العمومية.

ومثلت الاحتجاجات ذات الخلفية السياسية ما يناهز 5 % من مجموع التحركات الاحتجاجية المرصودة طيلة هذه السداسية من ضمن هذه الاحتجاجات تحركات ذات خلفية حقوقية رفضا لاعتقال قصّر ومراهقين تظاهروا ضد التهميش والفقر في الذكرى العاشرة للثورة وكذلك مطالب تعلقت بقرارات مجالس وزارية جهوية لم تنفذ وتعهدات حكومية ظلت معلقة.

فضاءات التحركات الاحتجاجية جوان

مقرات عمل	22 %
الطرقات	20 %
مقرات البلديات	10 %
مقر الولاية	8 %
مقرات الانتاج	7 %
مقرات الوزارات	7 %
شركة فسفاط قفصة	7 %
مقرات المعتمديات	5 %
المؤسسات التعليم	5 %
المقرات الإدارية	4 %

فضاءات التحركات الاحتجاجية السداسي

الطرقات	22 %
مقرات عمل	13 %
مقر الولاية	11 %
مقرات الانتاج	9 %
المؤسسات التعليم	8 %
المقرات الإدارية	7 %
مقرات المعتمديات	7 %
وسائل الإعلام	7 %
مقرات الوزارات	7 %
مقرات السيادة	6 %

ومثلت المقرات السيادية، كالبرلمان وساحة الحكومة بالقصبة ومقر الولايات والمعتمديات قبلة للمحتجين (حوالي 24 % من مجموع الاحتجاجات الجملية طيلة السداسية الأولى ل2021). ومن الملاحظ تصاعد الاحتجاجات ذات الخلفية الحقوقية القانونية أي تلك التي تنادي بتطبيق القانون وخاصة وضع حد للانفلات من العقاب. وقد مثلت هذه الاحتجاجات نسبة 10 % من مجموع احتجاجات السداسي الأول.

وحالة عدم الاستقرار والضعف الذي عرفته الحكومة طيلة الأشهر السابقة جعلتها ترتجل في ادارتها لازمة جائحة فيروس كورونا المستجد وجعلت جلّ التدابير الوقائية المعلنة ذات خلفية سياسية اكثر مما هي خلفية علمية. واقع انعكس على حجم الخسائر البشرية وأيضا الاقتصادية ليفوق عدد الوفايات 15 الف ضحية خلال النصف الأول من هذا العام. وليتواصل الانكماش الاقتصادي، ما يزال تحت الصفر (-3% خلال الثلاثي الأول من العام). ولئن تفادت الحكومة إقرار حالة الغلق الشامل لاسبوعين يتم تمديدهما مرتين (أي الغلق لمدة شهر ونصف) بهدف قطع حلقات العدوى لاسباب اقتصادية واجتماعية بالأساس خاصة وان تجربة الغلق التي عاشتها البلاد في افريل 2019 اضرت بشكل فادح بالمهن الصغرى وعرّضت الالاف للفقر والجوع، فانها لم تتخذ قرارات جريئة من شانها ان تساعد الناس على تجاوز ازمة كوفيد مثل تسخير كل إمكانيات الإحاطة بالمصابين ومنع الاتجار بالاكسيجين وتوفير اسرة انعاش في الجهات التي تشهد حالة تصحر صحّي جراء تدهور منظومة الصحة العمومية.

ومثلت الاحتجاجات ذات الخلفية السياسية ما يناهز 5 % من مجموع التحركات الاحتجاجية المرصودة طيلة هذه السداسية من ضمن هذه الاحتجاجات تحركات ذات خلفية حقوقية رفضا لاعتقال قصّر ومراهقين تظاهروا ضد التهميش والفقر في الذكرى العاشرة للثورة وكذلك مطالب تعلقت بقرارات مجالس وزارية جهوية لم تنفذ وتعهدات حكومية ظلت معلقة.

ومثلت المقرات السيادية، كالبرلمان وساحة الحكومة بالقصبة ومقر الولايات والمعتمديات قبلة للمحتجين (حوالي 24 % من مجموع الاحتجاجات الجملية طيلة السداسية الأولى ل2021). ومن الملاحظ تصاعد الاحتجاجات ذات الخلفية الحقوقية القانونية أي تلك التي تنادي بتطبيق القانون وخاصة وضع حد للانفلات من العقاب. وقد مثلت هذه الاحتجاجات نسبة 10 % من مجموع احتجاجات السداسي الأول.

القطاع	جوان	السداسي الأول
قانوني	11 %	11%

صحيا :

عاشت البلاد خلال ستة اشهر ثلاث موجات من انتشار عدوى كوفيد19 ، الأولى كانت خلال شهر جانفي والثاني بدأت خلال العشرية الأخيرة من مارس والثالثة بدأت بداية شهر جوان. ومع تمطط ازمة كوفيد وسرعة انتشارها سجلت تونس أرقاما قياسية على مستوى الوفيات والاصابات فخلال ستة اشهر فقط زاد عدد الوفيات بنسبة 217 % اذ مر عدد الضحايا من 4784 وفاة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 الى 15171 وفاة بتاريخ 30 جوان 2021.

كما زاد عدد الإصابات بنسبة تناهز 200 % خلال ستة اشهر وهي نسبة يمكن قراءتها عبر فرضيتين :

الفرضية الأولى هي عدم تبني الحكومة لاي استراتيجية توقي من انتشار الفيروس وتركها للمواطنين يواجهون مصيرهم.
والفرضية الثانية هي وجود هذه الاستراتيجية ولكن عدم بلوغها الى الناس نظرا الى رداءة الخطاب الاتصالي للحكومة.

ولم يتوقف العجز عند سوء إدارة ازمة كوفيد من حيث غياب استراتيجية شفافة وواضحة في اقتناء التلاقيح وحسن توزيعها وفقا لقاعدة البيانات المتوفرة لدى الصندوق الوطني للتامين على المرض (بالنسبة لاصحاب الامراض المزمنة والفئات الهشة صحيا) وفي توفير مستلزمات الوقاية وفرض تدابير الوقاية الصحية في الفضاءات المشتركة وأيضا منع الاتجار بالاكسيجين وتسخير كل الإمكانيات الممكنة لانقاذ الانسان والاقتصاد بل امتد الى عدم الاكتراث بحجم الخسائر البشرية التي بدا الوباء يسجلها في البلاد وبروز عدم مساواة حقيقية بين المواطنين على مستوى النفاذ الى العلاج والحق في الصحة والحق في النفاذ الى المؤسسات الاستشفائية وخاصة اقسام التنفس الاصطناعي و الانعاش بل راجت في موقع فايسبوك (في صفحات محلية) صور صادمة لمصابين في المستشفيات المحلية لجهات تعيش الفقر والتهميش منذ سنوات وتواجه تردي مستمر على مستوى تراجع خدمات الصحة العمومية. ولا يبدو واقع الحالة الوبائية مطابقا للارقام التي تنشرها بشكل يومي وزارة الصحة العمومية لان مجرد الزيادة في العدد اليومي للتحاليل المجرات يزيد في نسبة التحاليل الإيجابية وقد شهد عدد التحاليل اليومية الى غاية نهاية السداسية الأولى للعام الجاري ترفيعا بنسبة تناهز 250 % ليناهز عدد هذه التحاليل في يوم الواحد 19250 الف تحليل والحال انه كان في حدود 5 آلاف تحليل مع بداية شهر جانفي.

وهناك أسئلة كثيرة تُطرح حول أسباب عدم اعتماد الوزارة لآلية تكثيف التحاليل اليومية المجرات من اجل توسيع دائرة التقصي من اجل قطع سلسلة العدوى. علما وان الوزارة رفعت في عدد التحاليل المجرات خلال شهر جانفي ليبلغ أقصاه حوالي 20 الف يوميا. وقد بلغ عدد الاحتجاجات ذات الخلفية الصحية حوالي 161 تحركا احتجاجيا من مجموع الاحتجاجات المرصودة طيلة الستة اشهر.

القطاع	جوان	السداسي الأول
صحي	3 %	3 %

وتمثل حادثة مقتل الطبيب الشاب في جندوبة بسبب عطب في المصعد واحتجاجا المواطنين على الخدمات الصحية المتوفرة وتحركات الإطارات الطبية وشبه الطبية المطالبة من اجل تحسين ظروف العمل وتحسين البنية التحتية للمشافي وكذلك توفير مستلزمات الوقاية ودعم العنصر البشري وتحسين ظروف عملهم وتسوية وضعياتهم المهنية التحركات الأبرز خلال السداسية.

اقتصاديا واجتماعيا:

لم تخرج تونس من حالة الانكماش الاقتصادي التي كانت قد بدأت في تسجيلها منذ افريل 2020 حيث عرفت نسبة انكماش اقتصادي قياسية ناهزت ال 21 %. وبلغت نسبة الانكماش الجملية للعام 2020 حوالي 8 بالمئة مع نهاية السنة. وخلال السداسية الأولى تم تسجيل نسبة نمو سلبية بلغت 3 خلال الثلاثي الأول. هذه الأرقام كان لها ظلها الاجتماعي اذ سجلت نسبة البطالة ارتفاعا مستمرا لتبلغ خلال الثلاثي الأولى 17.8% وهما مؤشران هامان للتدليل على الزيادة المحتملة في نسبة الفقر. الا ان الأرقام الرسمية تتوقف عند نسبة فقر في حدود 16 بالمئة وهو رقم قديم يعود الى العام 2017.

التصنيف	جوان	السداسي
اجتماعي	51%	44%
اقتصادي	25%	30%
البنية التحتية	9%	10%
إداري	13%	12%
مؤسساتية خاصة	2%	1%
سياسي	3%	5%

ومثّل التشغيل والتنمية وتحسين الخدمات الموجهة للمواطن وتوفير مياه الشرب عناوين رئيسية في المطالب التي رفعها المحتجون. ويقدر المعدل الشهري للاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية على امتداد الستة اشهر الماضية حوالي ال 70% (4839 تحركا احتجاجيا). وقد دفع هذا الوضع المتأزم بالإضافة الى غياب أي افاق للتنمية والتشغيل وغياب عوامل الشد الداخلي الى زيادة قياسية في اعداد المهاجرين غير النظاميين الواصلين الى إيطاليا من جنسية تونسية.

ولم تتوقف التداعيات الاجتماعية للازمة عند تصاعد ظاهرة الهجرة بما في ذلك غير النظامية وهجرة الكفاءات اذ تواصل نزيف التهجير غير المباشر نحو دول الاستقبال الغربية. بل تجسّد أيضا في تنامي خطاب العنف والكراهية وزيادة منسوب العنف في الفضاءات المشتركة العامة كانت او الخاصة وكانت النساء ابرز ضحاياه سواء من ناحية العنف الجسدي او المعنوي او احداث الاعتداءات الجنسية..

وصولا الى العنف ضد الذات أي الانتحار او محاولته. وقد شهدت السداسية الأولى رصد 78 بين حالة ومحاولة انتحار ومثلت النساء حوالي 24 من ضمن الضحايا.

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	6	7	17	12	8	4
إناث	3	7	6	1	4	3
المجموع	9	14	23	13	12	7

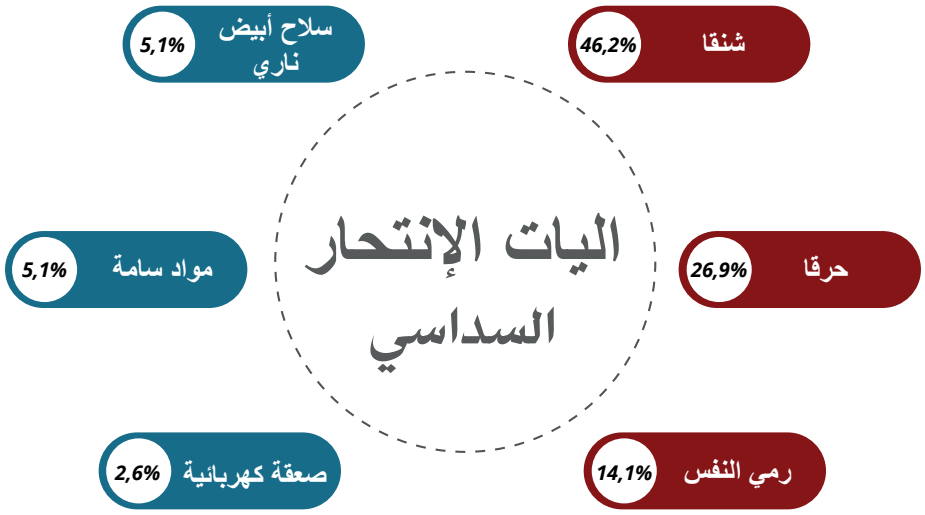

ويشير حصاد السداسي الأول الى تغير في خارطة الحراك الاحتجاجي اذ تصدرت ولاية قفصة طليعة المناطق الأكثر احتجاجا بتسجيلها 1393 تحركا احتجاجيا تليها ولاية تونس بتسجيل 1037 تحرك احتجاجي فيما تاتي ولاية القيروان في المرتبة الثالثة بتسجيل 535 تحركا احتجاجيا يليها ولاية القصرين التي عرفت 534 تحركا.

ولئن اعتبرنا قفصة والقصرين والقيروان مناطق احتجاج تقليدية فان ولاية تونس تحتل هذه المرتبة باعتبارها مركز القرار وموقع مختلف مقرات السيادة الذي يتجه اليها الجميع ويمكن تفسير ذلك أيضا بسلسلة التحركات الاحتجاجية التي خاضها شباب ومراهقي الاحياء الفقيرة على هامش الذكرى العاشرة للثورة ثم الاحتجاجات المساندة لهم اثر الايقافات العشوائية.

وبخصوص العنف الذي يمثل الظل الأبرز للازمة التي تمر بها تونس اصبح الشارع فضاء رئيسيا لارتكاب العنف وذلك بنسبة تناهز 52 % طيلة السداسية الأولى من العام الجاري يليه المسكن بنسبة تناهز 21 % والذي يفترض انه اكثر الفضاءات آمانا للافراد وخاصة النساء والأطفال وكبار السن الفئة التي تتعرض اكثر من غيرها للانتهاك والعنف.

المكان	جوان	النسبة السداسي
الشارع	29%	48%
وسائل النقل العمومي	--	1,1%
المؤسسات التربوية	9,7%	5,9%
فضاء حكومي	12,9%	7%
مؤسسة إنتاج اقتصادي	9,7%	7,7%
المسكن	32,3%	22,3%
فضاءات سياحية	--	1,1%
السجون، مراكز الايقاف	--	1,1%
فضاء افتراضي	--	0,4%
فضاء اعلامي	--	1,5%
جامع	--	0,4%
فضاءات صحية	6,5%	3,7%

وتتصدر النساء طليعة ضحايا العنف بمختلف انواعه (اجرامي ومؤسساتي وزوجي واسري واقتصادي واحتجاجي) كما مثلت النساء احد الأطراف الممارسة للعنف بنسبة متفاوتة لا تتجاوز ال 6 % من مجموع حالات العنف المرصود لكن من الملاحظ ان نسبة المعتديات خلال شهر فيفري كانت مرتفعة اذ بلغت 27 % ويمكن تفسير ذلك بخروج النساء للشارع ومشاركتهنّ في مظاهرات مساندة لابنائهنّ الموقوفين.

وشهدت الثلاثة اشهر الثانية من السداسية بروز لتحركات العطش ومشاكل في التزود بالماء الصالح للشراب شملت اغلب ولايات الجمهورية وتواصلت في بئر الأحمر والقطار وام العرائس والرديف وجدليان وتاكلسة وغار الدماء وتوزر المدينة انقطاعات الماء الصالح للشراب لايام عديدة متتالية وصلت الأسبوع في بعض تلك المناطق.

القطاع	جوان	السداسي الأول
بيئي	9 %	6 %
رياضي	-- %	1 %
الحق على الماء	9 %	7 %
فلاحي	5 %	4 %
نقل	1 %	2 %
قطاع خاص	12 %	11 %
قطاع عمومي	48 %	47 %

وتوازيا مع انقطاعات الماء التي بدات باكرا هذه السنة عرف شهر جوان الذي اشتدت فيه درجات الحرارة وكانت قياسية، مشاكل في التزود بالتيار الكهربائي ترتب عنها انقطاعات وتعطل في عدد من الجهات لعل ما وقع في ولاية توزر كان الأبرز اذ شمل المبردات الخاصة بحفظ التلاقيح الامر الذي رجح فرضية تلفها.

أمنيا

كان السداسي الأول من العام الجاري مسرحا لاحتجاجات كثيرة تطالب بتطبيق القانون والقطع مع الإفلات من العقاب. وهي احتجاجات ذات خلفية حقوقية قانونية نظمها نشطاء وانظم اليها مواطنون. واعتبر المحتجون ان الامن تحول الى أداة قمعية من جديد للاعتداء على الحريات العامة والفردية من ذلك تعمد اغلاق مقهى في صفاقس خلال شهر رمضان رغم انه مرخص له بالعمل مع التشهير بمرتاديه. بالإضافة الى تضييق الامن على نشطاء ومحتجون ابتكروا اشكال احتجاجية جديدة في مواجهة الشرطة منها استعمال الدهن (الوان مختلفة وغيرها). وتتزايد هذه الاحتجاجات بتزايد تجاوزات الأمنيين اثناء فض الوقفات الاحتجاجية او اثناء إيقاف مفتش عنهم.

ولان بوصلة الإصلاح لم تكن موجهة طيلة سنوات الانتقال الديمقراطي نحو اصلاح الامن وتركيز امن جمهوري فالعلاقة بين الأمنيين وشباب الاحياء الفقيرة ما تزال متوترة وقاعدتها "النقمة" ولعلّ ما حدث من تجاوزات في حي سيدي حسين السيجومي مؤخرا ابرز عناوين هذه العنف والانتهاكات التي ترتكبها الشرطة. وان كانت حالات الموت المستراية امرا تكرر خلال السنوات الاخيرة في المراكز الأمنية داخل الاحياء الشعبية دون أي توضيح او تحميل للمسؤوليات فان تعرية قاصر وسحله في الطريق العام من قبل عناصر شرطة هي سابقة في تونس وكانت مشهدا صادما للراي العام الوطني وايضا لوسائل الاعلام الدولية.

القطاع	جوان	السداسي الأول
امني	6 %	4 %

تربويا

لم تكن السنة الدراسية هذا العام عادية فالتلاميذ وبسبب الموجات المتلاحقة لانتشار فيروس كورونا اضطروا للدخول في اكثر من عطلة تواصل بعضها لحوالي الشهر. هذا الارتباك المدرسي اثر دون شك على نسق التحصيل العلمي بالنسبة لهم كما كان اطارا يصعب تقبله بالنسبة لهم فقدرتهم البسيطة على الإدراك والتمييز اضطر اطفالنا للانخراط في مسار التصدي لانتشار فيروس كوفيد 19 ومواجهة تداعيات ازمته الاقتصادية والاجتماعية والصحية وخاصة النفسية.. كما وجدوا انفسهم وسط سنة دراسية غير عادية بنظام دراسة بالفوج وايام تحصيل معرفي لتمثل سوي 50% فقط مما يفترض ان يدرسوه وفي نفس الوقت طالبتهم الاسرة التربوية والعائلة بان يكون لهم نفس النتائج الدراسية .

القطاع	جوان	السداسي الأول
تربوي	-- %	9 %

الهجرة غير النظامية خلال شهر جوان 2021

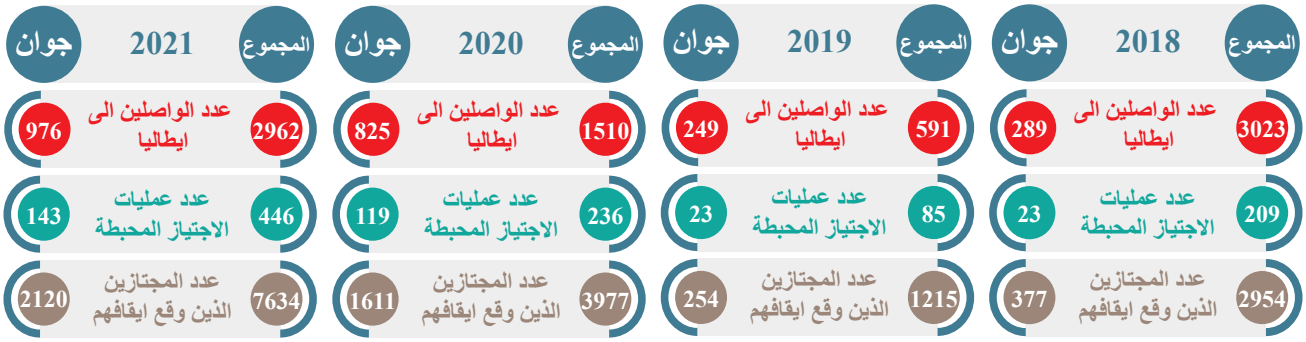

بنتيجة تحسن العوامل المناخية وتعمّق العوامل الدافعة وصل الى السواحل الإيطالية 976 مهاجرا تونسيا أي بنسبة زيادة ب 60% مقارنة بشهر ماي. كما أحبط الحرس البحري التونسي 143 عملية اجتياز ومنع 2120 مجتازا من الوصول للسواحل الإيطالية.

مثّل التونسيون الواصلين الى إيطاليا بطريقة غير نظامية في السداسي الأول من هذه السنة 14.4% من جملة الواصلين الى إيطاليا بما جعلهم في المرتبة الثانية من حيث الجنسيات الواصلة الى إيطاليا.
مثل السداسي الأول من سنة 2021 نقطة محوّرية في تحول تونس الى رأس حربة في المقاربة الأمنية الأوروبية في قضايا الهجرة غير النظامية وهو ما تثبته ارقام عمليات الاجتياز والمحبطة وخروج البحرية التونسية للقيام بمهام اعتراض خارج المياه الإقليمية التونسية.

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2021

	الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جوان	976	708	23	18	227
المجموع	2962	2193	77	49	653

مع بداية تصاعد التدفقات يزداد حضور القصّر شيئا فشيئا فلئن مثل القصّر الواصلون الى إيطاليا من مختلف الجنسيات 16.2% من جملة الواصلين فان نسبة القصر التونسيين من جملة الواصلين التونسيين الى إيطاليا هو 23.6%. تعود أسباب هجرة القصر إضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الى ظواهر مرتبطة بوضعية الطفولة في تونس من حيث الانقطاع المدرسي وأزمة مؤسسات رعاية الطفولة إضافة الى ما تعانيه العائلات من صعوبات عمّقتها اثار الجائحة. كما أن انتشار المعطيات حول الحماية الدولية للقصر ووضعهم القانوني تشجع على المغامرة والهجرة لدى الكثير منهم.

انّ تغيّر السلوكيات المجتمعية نتيجة الازمات وخاصة إثر الجائحة وانتشار قيم الفردانية وظهور فضاءات أخرى تساهم في عملية التنشئة، أثرت هذه المعطيات على دور العائلة التي كانت تمثل العنصر المقاوم الأول للمشروع الهجري غير النظامي، فالعائلة شملها التغيير ولم تعد تعكس صورتها التقليدية، فقد تراجع دورها ولم تعد تمثّل وحدة متضامنة. فقد أصبحت عاجزة عن القيام ببعض وظائفها المعهودة وخاصّة بعد تطور دور الأطر الاجتماعية الجديدة كالمقهى والشارع وشبكة الأصدقاء.، فبدل أن توفر العائلة لأبنائها حاجياتهم ومتطلباتهم، أضحى الفرد فيها يسعى إلى توفير متطلباتها وبذلك تصبح العائلة في نظره موطن العجز والفشل ويصبح الخلاص الفردي هو الحل.

تبدو الدولة غير مكترثة لكل الأرقام والمعطيات وتكتفي فقط بالانضباط لتعدها بمراقبة السواحل وتقديم البلاغات دليل تفانيها للشريك الأوروبي.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال سنة 2021

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
جوان	11,9%	*	35,7%	11,9%	7,1%	4,7%	21,42%	4,7%	2,4%	*
المعدل	4,6%	0,2%	41,8%	13,5%	6,12%	5,2%	15,21%	10,7%	2,9%	*

*** وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات**

واصلت جهة صفاقس تصدّر أماكن العمليات المحبطة بنسبة 35.71% خلال شهر جوان ونسبة 41.8% خلال السداسي الأول في حين ارتفعت عمليات الاجتياز المحبطة بجهة نابل الى خلال شهر جوان لتبلغ 21.42%

توزيع المجتازين حسب الجنسيات

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
جوان	50,2%	49,8%
المجموع	41%	59%

بدأت المعادلة في التغيّر من خلال اقبال التونسيين على الهجرة غير النظامية بنسبة اكثر خلال هذا الشهر بما جعل النسبة تتغيّر لتبلغ نسبة التونسيين 50.2%

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة

اغلب عمليات الاعتراض لهذا الشهر تمت في البحر حيث بلغت نسبتها 69% من جملة عمليات الاجتياز المحبطة نتيجة المستوى القياسي لعمليات الانطلاق مقارنة بالأشهر السابقة كما تلعب التجهيزات التقنية المستعملة في المراقبة دورا مهما.

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية

عدد الضحايا والمفقودين

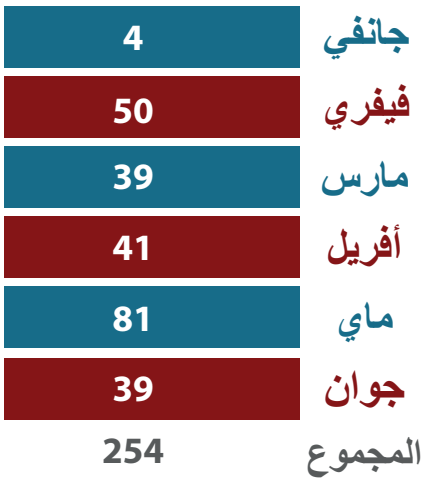

ارقام مفزعة حول جوادث الهجرة غير النظامية لم يقع تسجيلها سابقا ليتجاوز عدد الضحايا و المفقودين على الشواطئ التونسيين 254 منذ بداية السنة. كل المؤشرات توحي بأن هذه السنة ستكون الأكثر مأساوية في ظل غياب أي منظومة متكاملة للإنقاذ.

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الترحيل القسري من إيطاليا سنة 2020
من جملة 4387 مهاجر تم ايوائهم في مراكز الاحتجاز في ايطاليا منهم 2623 تونسيون
أي بنسبة 59.7%

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الترحيل القسري من إيطاليا سنة 2020
عدد التونسيين الذين تم ترحيلهم فعليا هو 1997 من جملة 3351 مهاجرا من جميع الجنسيات تم ترحيلهم
أي ان التونسيون يمثلون 59.5%

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الترحيل القسري من إيطاليا سنة 2020
POLIZIA
618 مهاجرا تونسيا تم ترحيلهم من 1 جانفي 2021 الى 03 أفريل 2021 من جملة 1097 مرحلا من جميع الجنسيات
أي بنسبة 56.3%

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الترحيل القسري من إيطاليا سنة 2020
592 تونسيا هو عدد المرحلين عبر مطار النفيضة من 1 جانفي 2021 الى 30 افريل 2021
في 25 رحلة جوية

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الترحيل القسري من إيطاليا سنة 2020
إيطاليا
تونس
1944
مجموع المرحلين التونسيين
1094
المرحلين عبر مطار النفيضة
2364
1916
2122
1907
1864
1345
1997
1831
2016
2017
2018
2019
2020
الترحيل القسري من إيطاليا من سنة 2016 إلى 2020
43
2016
64
2017
66
2018
56
2019
62
2020
عدد الرحلات عبر النفيضة

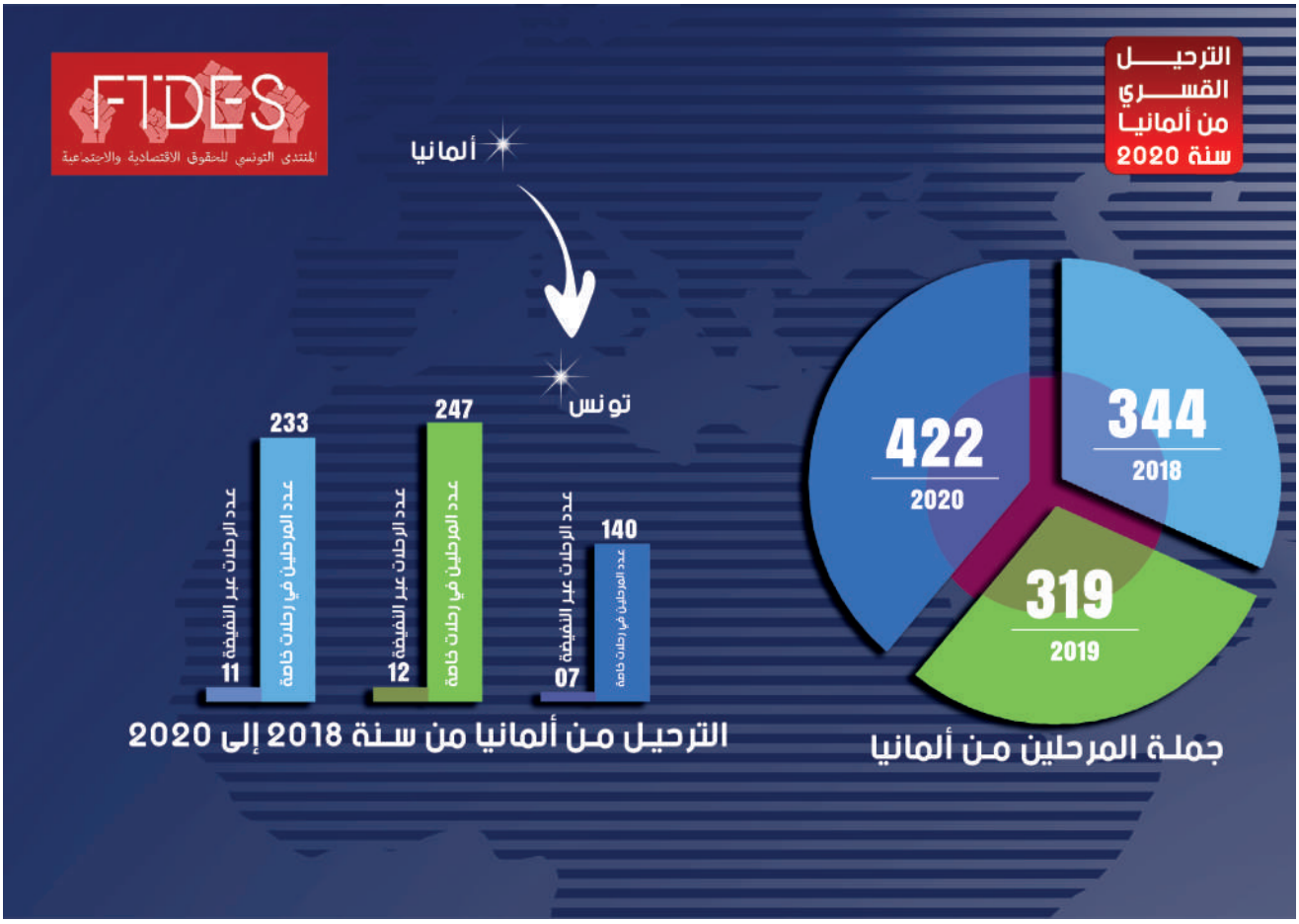
FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الترحيل القسري من ألمانيا سنة 2020
ألمانيا
تونس
233
عدد المرحلين في رحلات خاصة
11
عدد الرحلات عبر النفيضة
247
12
140
07
الترحيل من ألمانيا من سنة 2018 إلى 2020
344
2018
319
2019
422
2020
جملة المرحلين من ألمانيا

الخاتمة

في المحصلة كانت السداسية الأولى للعام الجاري صعبة في مختلف المجالات وهي دون شك تبدو مقدمة صعبة لسداسية ثانية صعبة ايضا فالمؤشرات الأولية تؤكد انه لا انفراج قريب في الازمة السياسية مع تواصل خطاب العنف والكراهية تحت قبة البرلمان ومع غياب أي بوادر للتواصل والحوار بين أطراف الازمة السياسية. ولا يبدو انفراج الازمة الصحية قريب ايضا مع تواصل المنحنى التصاعدي للاصابات والوفايات ولا انفراج أيضا في الازمة الاقتصادية والاجتماعية مع تواصل غياب أي برنامج انقاذ للمؤسسات العمومية ومع تواصل تداعيات ازمة كورونا في القطاع الخاص وأساسا في القطاع السياحي. إنها الازمة الشاملة التي تستوجب تشخيص واقعي وحلولا عاجلة واستراتيجية واقعية ايضا. فتغير خارطة الاحتجاج لا تعني بالضرورة اختفاء بريق الاحتجاجات في المناطق التقليدية كالقيروان وجندوبة والقصرين بل يعني ان شرارة الاحتقان الاجتماعي انطلقت نحو مناطق جديدة.

هل نحتاج خطة إنقاذ حكومية طارئة لمواجهة الأزمة ؟

رحاب مبروكي

يعتبر القطاع ألفلاحي أحد دعائم السيادة الوطنية وهو من القطاعات الرئيسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لكونه يمس جوانب هامة من الاقتصاد. ويواجه هذا القطاع في تونس إشكاليات عديدة تحول دون تطوره وتقدمه وتحقيق معدلات إنتاجية عالية منه، خاصة في محاصيل كالقمح التي تقوم الدولة باستيراد كميات ضخمة منه لغرض الاستهلاك وتعويض النقص الحاصل على مستوى الإنتاج المحلى. ولاية قفصه جنوب غرب تونس ليست بمنأى عن جملة هذه الإشكاليات التي تغاضت عنها السلطة ولم تضعها في خانة الأولويات لعقود متتالية ليجد الفلاح نفسه اليوم محاطا بمجموعة من التحديات، لا تراعي طبيعة الأوضاع الاقتصادية لهذه الفئة، ولعل هذا ما يجعلنا اليوم أمام ضرورة الدفع لتغيير سياسات الدولة المنتهجة نحو القطاع الفلاحي من ّاجل دعمه على تلافي الانعكاسات السلبية الحاصلة على الساحة الوطنية والعالمية خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا وتأثيرها على جميع المجالات بأغلب البلدان.

الفلاحة هي الحل !

في منتصف سنة 2020 أصدر الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري كتابا تحت عنوان "الفلاحة هي الحل لتعزيز سيادتنا وتنمية اقتصادنا" ، تناول فيه أهم الصعوبات التي يُعاني منها القطاع الزراعي في تونس واهم التحديات التي تواجه الفلاحين. وحسب الكتاب، فإن القطاع يمثل مورد رزق لأكثر من 500 ألف فلاح و60 ألف بحار، كما أنه يمثل بصفة غير مباشرة مورد رزق لأكثر من 2.5 مليون عامل. واستنادا لما سبق ذكره يمكن أن تتبين أهمية هذا القطاع ومدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية عبر استيعاب اليد العاملة وتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان. لكن تظل الإشكاليات التي يواجهها القطاع الفلاحي في ولاية قفصه بالتحديد حاجزا أمام تحقيق تقدمه سيما في ظل التغافل الحكومي عن حماية بعض المحاصيل من الضياع بسبب ندرة هطول الأمطار بمناطق الجنوب الغربي وعدم قدرة الفلاحين على مقاومة تكاليف السقي للتصدي للجفاف، كذلك النقص الحاد في المواد العلفية مثل الشعير العلفي والسدارى وما يتعرض له الفلاح اليوم من صعوبات من اجل توفير احتياجاته لبقاء محصوله، إضافة إلى عدم مبالاة وزارة الفلاحة بحماية الماشية عبر التغافل عن التلقيح الموسمي مما جعل الفلاح يواجه الغلاء والجفاف والأمراض المعدية، ولا ننسى أيضا دخول كبار المستثمرين واحتكارهم على السوق وهذا ما جعل الفلاح اليوم في مواجهة مروحة واسعة من التحديات جعلته يعزف عن الإنتاج وعن خدمة الأرض.

بعض المحاصيل الزراعية بولاية قفصه [2]

[1] http://www.utap.org.tn/language/ar/

[2] http://www.radiogafsa.tn/

واحات قفصه تواجه العطش

تبلغ مساحة الواحات في تونس 40 ألف هكتار [3] تصنف إلى واحات ساحلية تتواجد بكل من قابس وجربة وواحات جبلية بولاية توزر خاصة منطقتي ديماس وتمغزة وأخرى قارية تتركز بولاية قفصه وتحديدا معتمديات قفصه الجنوبية والقصر والقطار وتقدر بحوالي 575 هكتار منها ما يقارب 500 هكتار يتم ريها بالمياه المعالجة(مياه الصرف الصحي) حسب ما أفادنا به رئيس جمعية قادوس لحماية الواحة وصيانة المدينة حاتم خلف الله . ورغم تنوع الموارد المائية للقطاع الواحي مثل عين "الفوارة" وعين "الربع" وعين "ترتش" وعين "عياد" وعين "زعلاني" التي تتزود بها واحة القصر إلا أن مشكل ندرة المياه يبقى حاجزا أمام الفلاح لتطوير منتوجه في هذه المنطقة. ويتم استغلال ما يقارب 70 بالمئة من الموارد المائية بولاية قفصه واستعمالها في الري حسب مندوبية الفلاحة بقفصه، وتنقسم هذه المياه إلى أبار تابعة للدولة وآبار تقع إدارتها من طرف الجمعيات التنموية المائية أو كما يطلق عليها المجمعات المائية وتضم كل من بئر "ترتش" وبئر "بوحبيب" وبئر "سيدي سالم" بالقصر. تحتاج عملية ري المساحات الواحية في هذه المنطقة عادة إلى ما يقارب 300 لتر في الثانية توفر منها مندوبية الفلاحة 180 لتر في الثانية وتتكفل المجمعات المائية ب 120 لتر في الثانية، لكن مع تزايد عدد السكان وتزايد الاستهلاك أصبح الفلاح يواجه مشكل نقص المياه الذي يعود إلى عدة أسباب أبرزها توسع المساحة الواحية بالقصر من 600 هكتار خلال الثمانينات إلى ما يقارب 1200 هكتار في الوقت الحالي، كذلك ندرة هطول الأمطار والجفاف الحاصل بالمنطقة لسنوات متواترة. ويتفاقم الإشكال أكثر حسب ما جاء على لسان حاتم خلف الله من نقص المردودية والإنتاجية الفلاحية وذلك يعود لعدم استجابة البنك الفلاحي لطلبات الفلاحين لتمويلهم بسبب تقلص مساحات الأرض لدى الفلاحين الصغار وعدم قدرتهم على تسديد فوائض القروض على حد تعبيره، إشكال أخر متمثل في الاحتكار عبر تعدد مسالك التوزيع غير المراقبة من طرف الدولة وذلك عبر اعتماد الوساطة بدل إتباع سياسة البيع من المنتج إلى المستهلك إضافة إلى المشاكل الذي خلقها المواطن كالزحف العمراني على حساب المساحات الواحية والبناء الفوضوي كل هذه الأسباب جعلت الفلاح اليوم يعزف عن الإنتاج وعن خدمة الأرض ويترك منتوجه الفلاحي يتلف لعدم قدرته على مواجهة جميع هذه التحديات بمفرده.

إشكاليات الزراعات الكبرى بقفصه

تبلغ مساحة الزراعات الكبرى بولاية قفصه 33.639 هكتار حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصه تضم القمح والشعير والأعلاف أما الأشجار المثمرة فيقدر عددها ب 92.938 هكتار منها 31.23 مساحات سقوية و 59.289 هكتار زياتين حسب نفس المصدر. إضافة إلى الثروة الحيوانية التي تضم الأغنام والأبقار والماعز والحوافر ومنشات تربية الأرانب والسمان ومربي النحل والتي تمثل مورد رزق مئات الفلاحين. لكن وعلى أهمية القطاع الفلاحي وتنوعه بالجهة وقدرته على دعم الاقتصاد الوطني فإن التحديات المادية تقف حاجزا أمام استمرارية الإنتاج، لنجد مشكل الترويج الذي يواجهه الفلاح دليلا على غياب إستراتيجية واضحة للدولة لاستعادة فائض الإنتاج لدى الفلاحين مما يضطرهم في كثير من الأحيان إلى إتلاف كميات من الحليب ورميها على قارعة الطريق حسب ما أكده لنا المهندس العام الفلاحي بالاتحاد الجهوي للفلاحين حكيم ديناري. كما يعيش الفلاح أيضا على وقع مشكل ارتفاع التكلفة عبر الزيادة في أسعار الأعلاف مما يستوجب تدخل الدولة عبر الدعم من اجل التخفيض في الأسعار.

[3] http://www.agriculture.tn/documents/opendata/docs/Wahatt%202011.pdf

وتصنف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصه ابرز مشاكل القطاع الفلاحي في تقريرها الصادر سنة 2020 إلى المديونية التي يتكبدها الفلاح والتي تمثل عائقا أمام دعم الاستثمار لضعف مساهمة القطاع البنكي في تمويل المشاريع البنكية وأيضا عدم تسوية الأراضي الاشتراكية لدى مجالس التصرف مما سيمثل حاجزا يمنع الفلاحين من التمتع بالامتيازات وأيضا عدم استجابة السلطة لمطالب بناء الآبار من اجل بعث مشاريع خاصة. وأرجح محمد رحال رئيس اتحاد الفلاحين بقفصه تدهور القطاع الفلاحي إلى غياب دعمه من طرف الدولة بشكل عام ذلك أن المنظومة الفلاحية إذا لم تمتلك سياسة اقتصادية واضحة لا يمكن لها أن تحقق التقدم المطلوب.

الماشية والأبقار أمام خطورة التدهور

تواجه الثروة الحيوانية بدورها جملة من الإشكاليات تمثل جزء من خارطة الأزمة التي يعيش على وقعها القطاع ألفلاحي بجهة قفصه عموما. ويتحدث منصف سالم في هذا السياق وهو فلاح وناشط مدني عن مشاكل قطاع الأغنام التي أوضح أن أعدادها في نقص متزايد بسبب نقص المراعي مقابل غلاء الأعلاف مثل مادة الشعير التي ارتفع سعرها من 29 دينار إلى 40 دينار خلال سنوات قليلة إضافة إلى عدم إيفاء ديوان تربية الماشية بسد احتياجات الفلاح واتجاه ديوان الحبوب إلى توفير الأعلاف عبر الوساطة مما خلق احتكارا في القطاع، جملة هذه الأسباب جعلت الفلاح يتجه إلى تربية الأبقار التي لم تكن بدورها اقل كلفة لدى الفلاح الذي وجد نفسه أمام نفس الإشكاليات نفسها التي واجهها في تربية الأغنام عبر تضاعف أسعار الأعلاف من 35 د إلى ما يقارب 60 ويعود هذا التذبذب في الأسعار إلى السياسة المتبعة من طرف السلطة التي لم تعد قادرة على التعامل مع هذه الزيادات غير المنتظمة. وبحسب منصف سالم فإن إتباع سياسة الوساطة بين الفلاح ومراكز تجميع الحليب أدى إلى تدمير قطاع تربية الأبقار بسبب ضعف المردودية. ورغم خوض الفلاحين لإشكال احتجاجية عدة من وقفات احتجاجية وتنظيم جلسات تفاوض مع السلطة المعنية ممثلة في وزارة الفلاحة تنديدا بالوضع المزري للقطاع ألفلاحي وسعيا لإيجاد حلول فورية تنهي أزمة هذا القطاع إلا أن سياسة المماطلة بقيت نفسها وهذا ما عبر عنه منصف بن سالم الذي أكد أن الحلول التي قدمتها السلطات المعنية لا يمكن اعتبارها إلا حلولا ترقيعية لامتصاص غضب الفلاحين دون تقديم أية بدائل تسهم في حل إشكاليات هذا القطاع وإنقاذ المحاصيل من الضياع.

التخاذل عن حل الأزمة

في ظل أزمة القطاع الفلاحي بجهة قفصه يطرح سؤال عن دور وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في عملية المتابعة والإرشاد والدعم وخاصة مراقبة المحتكرين والمستثمرين الخواص في هذا المجال والذين حسب تقدير الفلاحين لا يفوتون فرصة تحقيق مرابيح خيالية على حساب الوضع الاقتصادي الهش للفلاح. وعليه فإن المسؤولية ملقاة على عاتق وزارة الفلاحة التي يستوجب عليها التحرك من ّاجل وقف الاخلالات القانونية الحاصلة في هذا القطاع.
إن الحديث عن القطاع الفلاحي وما يعانيه من تهميش وسوء تصرف في موارده وثرواته ليس من الأمور الهامشية وإنما ملفا يتطلب خطة إنقاذ حكومية طارئة تفي بتعهداتها تجاه صغار الفلاحين من أجل دعمهم على تخطي الإشكاليات التي تحول دون تحقيق تقدم ومرابيح في محاصيلهم. واعتبارا وان دعم القطاع الفلاحي والدفاع عن حقوق الفلاحين يصب في قالب أهداف جمعية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فان دعوة الجمعية للاستجابة لمطالب الفلاحين والأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الاقتصادية اليوم من شأنه يطرح حلولا مهمة للكثير من المشاكل في الوقت الحاضر، وهذا ما يتطلب إرادة سياسية عبر تغيير السياسات الزراعية والممارسات كما ينبغي أن يكون لقطاع الفلاحة في ولاية قفصه أهمية مركزية إذا ما أردنا أن نحافظ على توازن فلاحي تعتمد عليه الأجيال في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة :

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية :

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.